الكويت تسعى لرفع مستوى التعاون التجاري مع العراق

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت السفارة الكويتية في العاصمة بغداد أنها وضعت خطة لرفع مستوى التبادل التجاري بين العراق والكويت في المرحلة المقبلة.
وقال السفير الكويتي في العراقي علي المؤمن لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن الكويت وضعت خطة طويلة الأمد لتعزيز التبادل التجاري مع العراق على المستوى الرسمي من خلال تبادل الزيارات لرجال الأعمال والشركات الكويتية.
وأضاف المؤمن أن وفدا كويتياً يضم رجال أعمال ومستثمرين وأصحاب شركات صناعية سيزور العراق في الأيام القليلة المقبلة ويطلع على أهم المشاريع التي تعرضها الحكومة للاستثمار".
وأشار إلى أن العلاقات التجارية غير الرسمية بين رجال أعمال كويتيين مع شركات عراقية متميزة، إلا أن الكويت تسعى إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الرسمية بين الجانبين.
وأوضح أن الكويت تنظر للعراق على انه شريك مهم في المشاريع الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتحاول على رفع المعوقات والمشاكل العالقة.
وزار رئيس مجلس الوزراء الكويتي بغداد في ١٢ كانون الثاني الماضي، على رأس وفد حكومي التقى خلالها كلا من المالكي ورئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ووزير الخارجية هوشيار زيباري وعدداً من المسؤولين العراقيين، فيما زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الكويت في الـ١٦ من شباط الماضي، وبحث خلالها مع أمير الكويت ورئيس الحكومة العديد من القضايا العالقة بين الجانبين.
وشهدت العلاقات بين بغداد والكويت ، تحسنا ملموسا في السنوات القليلة الماضية إذ بدا وكأنها تتجاوز تداعيات الاجتياح العراقي للكويت أيام نظام صدام عام ١٩٩٠.
وتؤكد الحكومة العراقية في تقارير رسمية أن الكويت تأتي في آخر لائحة الدول المجاورة التي يمتلك العراق معها علاقات تجارية واستثمارية واسعة إذ لم يتجاوز التبادل التجاري السنوي المليارين دينار سنويا. ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

هيئة الإعلام: السماح لشركات الهاتف النقال بالتدرج إلى الجيل الثالث

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

سمحت هيئة الإعلام والاتصالات لشركات الهاتف النقال بالانتقال من خدمات الجيل الثاني إلى الجيل الثالث. وقال رئيس مجلس الأمناء في هيئة الإعلام والاتصالات صفاء الدين ربيع بحسب للوكالة الإخبارية للأنباء، إن الانتقال إلى خدمات الجيل الثالث سيجعل العراق يتقدم خطوات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالاتية. وبين أن الانتقال إلى هذه الخدمات سيكون خلال المرحلة القلية المقبلة بعد استكمال الإجراءات والضوابط التي تتطلبها تلك الشركات للانتقال. وكانت الهيئة قد أقرت على لسان عضو مجلس أمنائها المهندس علي الأوسي أن مستويات الخدمة المقدمة للمواطنين من قبل شركات الهاتف النقال لا يزال دون مستوى الطموح، معرباً عن طموح الهيئة بأن تكون خدمة الهاتف النقال عند مستويات متقدمة خلال السنوات المقبلة.
وأوضح أن الشركات كانت تدعي وجود التشويش الذي يؤثر على مستوى الخدمة المقدم إلى المواطنين، لافتا إلى أن القوات الاميركية قد انسحبت من المدن منذ ستة أشهر أي أن مستوى التشويش يجب أن ينخفض على حسب ادعاء تلك الشركات إلا أننا نرى أن الخدمات المقدمة من قبل تلك الشركات لا تزال هي نفسها دون تحسن.
وكانت شركات اسياسيل وأثير وكورك قد وقعت عقوداً عام ٢٠٠٦ لمدة ١٥ عاماً بعد أن رست عليها المزايدة التي جرت في العاصمة الأردنية عمان عام ٢٠٠٥ لتطرح منتجاتها في الأسواق العراقية وفق ضوابط جديدة في حين انسحبت من هذه المزايدة شركة (عراقنا) التي عملت منذ عام ٢٠٠٤ وباعت ممتلكاتها الموجودة في البلد إلى شركة زين.

شكلت ظاهرة أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي

مسؤول تركي: نستبعد تحول مشكلة المياه مع العراق إلى أزمة تضطرنا للمقايضة بالنفط

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

يشكل شح المياه ظاهرة لافتة للنظر ألقت بظلالها على تراجع الإنتاج الزراعي خلال الأعوام القليلة الماضية، في وقت استبعدت تركيا تحول مشكلة المياه مع العراق إلى أزمة قد تضطرها للجوء إلى مقايضتها بالنفط، مبينة أن هنالك اتفاقاً بين البلدين على افتتاح منافذ حدودية جديدة تلبي متطلبات حركة التبادل التجاري المتصاعد بينهما.
وقال الملحق التجاري التركي في بغداد متين كركن لـ"السومرية نيوز" : إن موضوع المياه قد يؤثر على العلاقات بين البلدين لكن الأمور لن تصل إلى حد الأزمة أو مقايضة الماء بالنفط، مشيراً إلى أن بلاده تعمل قدر الإمكان على تزويد العراق بالمياه.
وأعلنت الحكومة ٢٦ أيار الماضي إيقاف العمل بالاتفاقية الإستراتيجية مع تركيا حفاظاً على مصالح العراق الإستراتيجية، وفي مقدمتها المياه، في خطوة منسجمة مع الدعوات المتكررة التي أصدرها مجلس النواب العراقي لربط الاتفاقية ومجمل العلاقات المشتركة معها، بالتزامها بإطلاق حصة العراق المائية.
وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ، قد قال في حديث سابق لـ"السومرية نيوز" إن إيقاف العراق العمل بالإتفاقية الإستراتيجية مع تركيا لا يعد ضغطاً عليها، بل حفاظ على مصالح العراق الإستراتيجية وفي مقدمتها المياه.
ويذكر أن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، أعلن خلال زيارته إلى بغداد في تموز ٢٠٠٨، ولقائه رئيس الوزراء نوري المالكي، عن توقيع اتفاقية سميت بـ"الإعلان السياسي المشترك" التي تضمنت إحدى بنودها تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك .
ومن مهام المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك العمل على العديد من القضايا من بينها التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري .
وجاءت هذه الاتفاقية تتويجا لمذكرة التفاهم الموقعة بين المالكي وأردوغان في السابع من آب ٢٠٠٧، وزيارة الرئيس جلال طالباني إلى أنقرة في آذار من العام نفسه، حيث تم توقيع اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بهدف توثيق العلاقات الثنائية ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما، وتنسيق مواقفهما وجهودهما الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ومن هذا المنطلق تلتزم حكومتا جمهورية العراق والجمهورية التركية بتطوير شراكة إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التضامن بين الشعبين.
ويعاني العراق من تراجع مضطرد في موارده المائية، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة، وزيادة ملوحة مياهه لاسيما في المناطق الجنوبية، من جراء عدم التزام دول الجوار (المتشاطئة) وهي تركيا وسوريا وإيران، بإطلاق حصص كافية من المياه، أو قطها الأنهر وتحويل مجراها قبل دخولها الأراضي العراقية، أو إقامة المزيد من السدود الكبيرة، لاسيما على دجلة والفرات، ما يهدد الأمن المائي العراقي للخطر.
وكان الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي، علي العلاق، قد حذر يوم ١٣ نيسان الماضي، خلال مهرجان أقامته الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بشأن اتفاقية الأراضي الرطبة وكيفية المحافظة عليها، من مشاكل وتعقيدات وتحديات في حال عدم اتخاذ موقف سياسي وطني لحصول العراق على حصته المائية العادلة، مبيناً أن البلاد تواجه اليوم تحديات كبيرة للحفاظ على ديمومة وبقاء الأراضي الرطبة والأهوار الكبيرة.
وأضاف المحلق التجاري التركي في بغداد، متين كركن أن هناك توجهاً بين البلدين لفتح منافذ حدودية جديدة بينها"، مبيناً أن "المنفذ الحالي لا يكفي لتلبية المتطلبات المتزايدة لحركة التبادل التجاري بين البلدين".
وأوضح أن البلدين سيفتتحان منفذين حدوديين جديدين"، كاشفاً أن "أولهما سيكون في شمال العراق والثاني في الموصل".
يذكر أن البلدين يرتبطان حالياً بمنفذ حدودي واحد هو إبراهيم الخليل، شمال العراق.
وكان عضو لجنة العلاقات العراقية التركية، عبد الحسين الجابري، قد كشف في تصريحات صحافية مؤخراً، أن حجم التبادل التجاري العراقي التركي بلغ العام ٢٠١٠ الماضي، بحدود عشرة مليارات دولار، مرجحة أن يرتفع إلى ما قيمته ١٢ مليار دولار العام ٢٠١١ الجاري، وصولاً إلى ٢٠ مليار خلال السنوات المقبلة.
وبشأن انتقادات بعض الجهات العراقية لعمل البارجة التركية لتوليد الكهرباء في البصرة، التي تعطلت قبل أيام عن العمل بعد اندلاع حريق فيها، قال الملحق التجاري التركي كركن، إن "أي جهة عراقية رسمية لم تشتك من عمل هذه الباخرة"، معرباً عن "عدم اعتقاده بوجود مشكلة كبيرة في هذا الشأن".
وتعهد المحلق التجاري التركي في بغداد، بأنه "سيبحث الموضوع للوقوف على تفاصيل الحادث وطبيعة المشاكل التي تواجه البارجة".
وكان مصدر في الشركة العامة لموانئ العراق، قد قال في حديث لـ"السومرية نيوز"، يوم ١٨ حزيران الحالي، إن بارجة تركية لإنتاج الطاقة الكهربائية راسية في ميناء خور الزبير، بالبصرة جنوب العراق، تعرضت لحريق في إحدى وحداتها التوليدية بسبب تماس كهربائي ما أدى إلى توقف البارجة عن العمل لعدة ساعات، قبل أن تتمكن فرق الدفاع المدني من إخماد الحريق.
وكانت البارجة التركية التي نشب فيها الحريق وصلت إلى ميناء خور الزبير مطلع أيلول ٢٠١٠ الماضي، تنفيذاً لعقد أبرمته وزارة الكهرباء سنة ٢٠٠٩ مع شركة karkey التركية، يقضي بتجهيز العراق بـ٢٥٠ ميغاواط من خلال بارجتين لتوليد الطاقة الكهربائية، على أن ترسو الأولى في ميناء أم قصر والثانية في ميناء خور الزبير مطلع العام الماضي، لكن الشركة تأخرت كثيراً بتنفيذ المشروع، كما أن البارجتين واجهتا مشاكل فنية كبيرة بعد ربطهما بالشبكة الوطنية لتوزيع الكهرباء، ما أدى إلى انفصالهما عن الشبكة أكثر من مرة في غضون الأشهر القليلة الماضية.

اقتصاديون: ضعف التنمية يرجع لعدم وجود تعداد سكاني

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أرجع عدد من الاقتصاديين العراقيين ضعف التنمية الاقتصادية في البلاد إلى عدم وجود إحصائيات كاملة عن عدد المرافق الاقتصادية في البلاد بسبب تأخر إجراء التعداد السكاني وتأجيله لأكثر من مرة بسبب وجود مشاكل سياسية حول بعض المناطق.
وقال الخبير الاقتصادي وعضو المنظمة الدولية للإحصاء كاظم الجميلي، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "التنمية الاقتصادية في العراق ستبقى متلكئة بسبب عدم وجود تعداد سكاني جديد يعطي أرقاما دقيقة عن واقع التنمية الاقتصادية في العراق".
وأضاف أن "التعداد السكاني يفترض عدم استغلاله سياسياً لأنه ذلك يؤثر على التنمية الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد العراقي خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التجارية والتنموية والاستثمارية". وأشار إلى أن "التنمية العراقية تتطلب إجراء إحصاء اقتصادي سكاني كل سبع سنوات على اقل تقدير بهدف إعداد الخطة الحكومية وفق معطيات التعداد السكاني".
وكان من المقرر أن يجري التعداد السكاني العام بالبلاد في عام ٢٠٠٩، إلا أن العملية تأجلت أكثر من مرة بسبب اعتراض بعض الأطراف على إجرائها في المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد.
وتم تأجيل التعداد إلى أجل غير مسمى في وقت قالت فيه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إن شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل هو الأفضل فنيا لأجراء التعداد السكاني في البلاد. وقال الخبير الاقتصادي وعضو في المركز العراقي للتنمية والاقتصاد عبد الخالق العلواني لـ(آكانيوز) إن "الاقتصاد العراقي لا يمكن له النهوض والرقي ما لم يتم وضع لائحة تفاصيل عن المشاريع الاقتصادية وعدد العمال في القطاع الحكومي وعدد العمال في القطاع الخاص بالإضافة إلى عدد المجمعات السكنية التي شيدت بعد ٢٠٠٣". وأوضح أن "إجراء عملية التعداد السكاني يفترض أن يكون بعيدا عن التنافس السياسي بين الكتل النيابية لأنها عملية فنية تخطيطية بحتة". وأشار إلى أن "العراق أخفق بنسبة ١٢٪ في توفير التنمية الاقتصادية بسبب عدم أجراء التعداد السكاني بوقته الذي حددته الحكومة في العام السابق". من جانبه، أكد مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ(آكانيوز) إن "التنمية الاقتصادية العراقية غامضة بسبب عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة عن المشاريع الاقتصادية وعن العاطلين عن العمل وعن عدد الموظفين في دوائر الدولة".
وأضاف أن "إجراء التعداد السكاني يفترض أن يكون كل ١٠ سنوات كي نلاحظ مدى ارتفاع نسبة التنمية الاقتصادية في البلاد خلال هذه الفترة"، مشيرا إلى أن "العوامل الرئيسة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية بناء المجمعات السكنية ورفع مستوى إنتاج القطاع الخاص من خلال قاعدة بيانات رصينة يوفرها التعداد السكاني والتنموي".
وتابع أن الحديث عن نجاح الخطة الخمسية ليس ممكنا في الوقت الحاضر لأنها تشتغل على قاعدة بيانات قديمة ولابد أن يتم إجراء التعداد السكاني".
وشكل رئيس الوزراء نهاية عام ٢٠١٠ أربعة لجان في كركوك ونينوى وصلاح الدين و ديالى لتقديم تقارير ميدانية عن مشكلة إجراء التعداد السكاني في تلك المحافظات ولم تقدم سوى محافظتي ديالى وصلاح الدين التي أكدت انه لا توجد مشاكل عالقة فيما أخفقت لجنتي كركوك ونينوى عن تقديم التقارير اللازمة لأجراء عملية التعداد السكاني.

خبير اقتصادي: القروض سترفع أسعار العقار

□ بغداد / وكالات

أكد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون ضرورة دراسة القرارات قبل إصدارها وخصوصاً الاقتصادية لكونها تنعكس سلباً في المستقبل لو لم تكن مدروسة بالطريقة الصحيحة، متوقعاً ارتفاع أسعار العقار بسبب سلفة الـ(١٠٠) راتب.
وقال انطون (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن قرار توزيع القروض ستعمل على رفع أسعار العقارات بسبب زيادة الطلب وقلة العرض. ويذكر إن وزارة المالية تعتزم إطلاق سلفة "١٠٠ راتب" قريباً، وأوضح انطون: إن القرارات الاقتصادية يجب أن تكون مدروسة لمعرفة ما هي انعكاسات ضخ مليارات من الدنانير على السوق العراقية وعلى التضخم النقدي، داعياً إلى ضرورة تناسبها مع المبالغ التي تقدم للإنتاج الفعلي."

المركزي العراقي يقرر إعادة هيكلة العملة المحلية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قرر البنك المركزي العراقي إعادة هيكلة العملة المحلية بهدف تطوير نظام المدفوعات في البلاد .
وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن البنك المركزي قرر البدء بتنفيذ مشروع استراتيجي طويل الأمد يتخصص بإعادة هيكلة العملة المحلية لتطوير وتنمية نظام المدفوعات العراقية.
وأضاف أن البنك المركزي سيقوم برفع مستوى العملة المحلية واستحداث عملات جديدة تصل مقاربة إلى ١٠٠دولار أميركي والتي من شانها أن تعالج الفجوة الاقتصادية في نظام المدفوعات المالية في البلاد.
وتابع أن مشروع إعادة هيكلة العملة المحلية الذي بدأ العمل به تدريجياً بحاجة إلى دعم الحكومة والبرلمان لأنه سينظم القدرة الشرائية مقارنة بالمدخولات الاقتصادية".
وأبدى صندوق النقد الدولي في آب الماضي دعمه للاقتصاد العراقي في حال قيامه بعدد من الإجراءات الاقتصادية من ضمنها خصخصة المصارف ورفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية وإيفاء الديون والتعويضات التي تقع على عاتق العراق.
وكانت الحكومة العراقية قد نفت إجراء أي تغيير على العملة المحلية في هذا العام بهدف تقليل التضخم المالي.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠